قرطاس

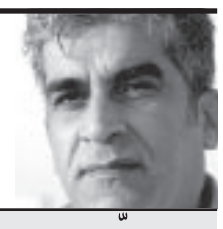

■ أحمد عبد الحسين

مصفّحات برلمانية

من تحت قبة البرلمان أتانا خبر عاجل: أن النوّاب يريدون سيارات مصفّحة لهم ومخصصات دائمية لعلاجهم خارج العراق. استبقوا إقرار الموازنة ليضمنوا حصتهم، مع أن بعضهم يملأ الدنيا ضجيجاً بالكلام عن ضرورة إلغاء المنافع الاجتماعية وتقليل رواتب المسؤولين، لكننا نعرف أن أغلب هذا الكلام لغو محض، وأن الزهد يحتاج إلى نفوس كبار، أدركنا منذ زمن بعيد أنها لا تتوافر بكثرة هناك، تحت قبة البرلمان.

مللنا من انتقادهم، وملّ العراقيون من الدعاء عليهم، وملّ الدين. حتى الدين. من التبرّؤ منهم، حصّنوا أرواحهم بجلود تماسيح لا تتأثر بالنقد ولا يجرحها الدعاء ولا تنفذ إليها اللعنات، والآن يريدون تحصين أجسادهم بسيارات مدرّعة. ممّ هم خائفون؟ ما عدد السادة النوّاب الذين استهدفهم الإرهاب؟ كم منهم قُتل في حادث إرهابيّ؟ أم أن الوجاهة اكتملتْ ولم يعد ينقصها سوى مصفحة؟ ماذا قدّم النائب لشعبه كي يستحقّ هذه الميّزة التي ستكلّف خزينة الدولة الكثير؟ لم يريد السادة المبجّلون إثارة العراقيين والاستهانة بهم؟ ألأنّ العراقيين سكتوا عليهم طويلاً، أم لأن دعاءهم ولعناتهم لم تعد شغّالة، فقد تيقّن السياسيون أن السماء أغلقتْ أبوابها في وجوه العراقيين!

أغلب هؤلاء يطالعوننا صباحَ مساءَ بهذر عن تحسّن الوضع الأمنيّ، فإذا كان أمننا قد تحسّن فما نفع المصفّحة؟ كيف يمكن لشخص يدّعي أنه منتخب من قبل الشعب أن يبطر هذا البطر ويريد نهب مال الدولة ليزيد وضعه "الآمن تماماً" أمناً على أمن، وهو يعلم أنّ العراقيّ يخرج من بيته ولا يعلم إنْ كان سيرجع أم لا؟ كيف ينام ليله من أشاد أمنه على ثلم أمن بني قومه؟ هل أخطأنا حين جلبنا إلى قبة البرلمان رجالاً ونساءً بارعين في تنويم ضمائرهم وضمائرهنّ؟

ليس في برلمانيي العالم. المتقدم والمتخلف على السواء. من له هذه الامتيازات، ويطالب بالمزيد. شأنه شأن نار جهنم التي لا تمتلئ ولا تشبع أبداً.

المعضلة الكبرى أن النسبة الأكبر من نوّابنا الأشاوس لهم "قدم ثابتة" في التديّن على ما يظهر من سيمائهم وإكسسواراتهم ولقلقة ألسنتهم، لكنهم. بخبرة اكتسبوها خلال السنوات الماضية. يستطيعون تأجيل صوت الدين، كما استطاعوا تأجيل صوت الضمير.

لا أعرف من هذا القائل: "إن معجزة الأديان خرق الطبيعة، ومعجزة السياسة خرق الأخلاق"، لكني أصادق على كلامه الآن، يجعلنا بعض الساسة في حالة اندهاش أبديّ، لقدرتهم على كسر كلّ نظام أخلاقيّ، وعلى تجاوز الحدّ الأدنى من اللياقة الأخلاقية، وعلى صلافتهم في تحدّي مشاعر شعب أعطى خيرة أبنائه قرابين لإيصال هذه النماذج التعبانة إلى رفاهيةٍ في العيش يحسدها عليهم رؤساء دول عظمى.

أفكّر أحياناً: لو كان العراق شركة، لاستطعنا "بعشرة في المئة من أموال المسؤولين" أن نتعاقد مع خيرة عقول العالم السياسية لتحكمنا، بربع الأموال التي يحصل عليها سياسيّ عراقيّ بطر، نستطيع أن نجلب كيسنجر ليعمل سياسياً عندنا .. وهو الممنون.

ما فضل "أصحاب المصفّحات" علينا؟ ما العبقرية التي يحوزونها وتوجب علينا أن نراهم يتصفّحون ونحن في العراء، وأن يذهب أحدهم للعلاج خارج العراق حين يصاب بنزلة برد، بينما يضطر العراقيّ المسكين لأن يموت يومياً في مستشفيات مريضة!

السادة النوّاب، أنتم مصفّحون ضدّ دعائنا ولعناتنا وانتقاداتنا فلماذا تريدون مصفّحات؟

الإســـلام الســـياســـيّ وعـــقـــدة المـــرأة

الزميلات العزيزات، الزملاء الأعزاء:
أسعدتم صباحاً. وأعتذر أولاً عن تعذر حضوري شخصياً لتقديم مداخلتي في حلقتكم الفكرية النقاشية المهمة هذه. كل الاعتزاز والتقدير لكم ولمؤسسة المدى التي لم تفارق دورها التنويري الشجاع في أحلك الظروف التي مرت بها بلادنا خلال السنوات العصيبة الماضية. فشكراً للمدى على دعوتها لي، وشكراً على ديمومتها في الساحتين الفكرية والإعلامية.
كلما أردتُ الكتابة عن قضية المرأة وحقوقها ومظلوميتها المتراكمة في العراق، وجدتُ مقولة "كارل ماركس" الخالدة ماثلةً أمامي: ((في ضوء علاقة الرجل بالمرأة يمكن للمرء أن يصدر حكماً عن درجة التطور الكلي للإنسان. إن خاصية هذه العلاقة هي التي تقرر إلى أي حد قد اقترب الكائن البشري من نفسه كإنسان....وإلى أي مدى يصبح فيه السلوك الطبيعي للإنسان إنسانياً، وإلى أي مدى يصبح فيه الجوهر الإنساني في الإنسان جوهراً طبيعياً ...)).

د. فارس كمال نظمي ★

واليوم وبعد مرور تسع سنوات على اللحظة التي دشن فيها العراق عصرَ الإسلام السياسي الحاكم في منطقة الشرق الأوسط، عادت إلى الواجهة السوسيوسياسية من جديد مفاهيمُ "العفة" و"العورة" و"العار" و"الاحتشام" بوصفها أعز المسميات "الشرف–جسدية" التي أنتجها العقل "الذكوري–اللاهوتي" في رحلته الصراعية الطويلة مع مُثُل التنوير والمساواة والعقلانية.

لا أريد أن أخوض اليوم في البُعد الحقوقي الجندري لهذه المعضلة البشرية المزمنة، وما ترتب عليها من انتهاكات فظة تجاه المرأة العراقية جرى توصيفها وتوثيقها علمياً وإعلامياً ومنظماتياً على نطاق واسع في حقبة ما بعد العام ٢٠٠٣م؛ بل أودُّ التنقيب عن الجذر "الانثروبو- نفسي" لما يمكن الاصطلاح عليه بـ"عقدة المرأة" التي باتت تشكل ركناً أساسياً من سيكولوجية الإسلام السياسي.

وقد جاءت آخر التمظهرات المرضية الجلية لهذه العقدة عبر التعليمات الصادرة مؤخراً عن وزارة المرأة في العراق بتقييد حرية الملبس لموظفات دوائر الدولة بدواعي "الحشمة" و"العفاف".

وهنا أزعمُ أن "عقدة المرأة" لدى الإسلام السياسي عقدة مركبة ثنائية البُعد (جنسية – ثقافية) نتجت عن التفاعل الجدلي بين هذين البُعدين على مدى التأريخ الاجتماعي للإنسان. فالمجتمعات الشرقية ومنها المجتمع العراقي، تؤمن في غالبيتها السكانية، ومنذ قرون بعيدة، أن "شرف" المرأة يكمن في جسدها بالأساس، وليس في عقلها أو شخصيتها، بل أن جزءاً مهماً من شرف الرجل نفسه صار يتحدد بمدى "عفة" جسد زوجته أو ابنته أو أمه أو أخته أو قريباته. وإذا كان الرجل هو الذي سنّ هذا التشريع أو المعيار أو القيمة لأسباب تتعلق بسعيه "التأريخي" لتوطيد مكانته القيادية في الأسرة والمجتمع، من خلال تأمين ممتلكاته وتوريثها الآمن إلى ذريته، فإن جسد المرأة كان لا بد له من أن يصبح جزءاً من هذه الملكية "المقدسة" التي ينبغي أن لا تمس، بوصفه – أي جسد المرأة – جزءاً ملحقاً بذات الرجل من جهة، ولكونه "وعاءً" بيولوجياً لإنتاج ورثته المنتسبين إلى دمه من جهة أخرى.

وبالتدريج، وبالاتكاء على أساس متين وفرته الايديولوجيا الدينية المرتبطة نفعياً بمصالح طبقات الكهنة، استحالت هذه القيمة الاقتصادية–الاجتماعية إلى ثقافة سلوكية سائدة، وإلى عقدة نفسية راسخةً لدى الجنسين على حد سواء، آليتها الكبت الجنسي، الذي صارت تتباين درجته من مجتمع إلى آخر طبقاً لدرجة تطور البنية العقلانية العامة للمجتمع.

ولنحاولْ الآن استنطاق عُنصُرَيْ هذه العقدة التي ورثها الإسلام السياسي الذكوري لكونه امتداداً معاصراً لذلك الاتجاه الفكري التأريخي القديم الذي استند إلى آليات التحريم والتعهير والتعوير بوصفها وسائل "مقدسة" ناجعة لإذلال نصف المجتمع وجعله ملحقاً بنصفه الآخر:

• العنصر الأول (أي البعد الجنسي للعقدة)

• المرأة ليست أكثر من "شيء" أو في أحسن الأحوال هي "مخلوق" منتج للذة الإيروسية فحسب، وجدتْ لإشباع الغريزة الذكورية.

• ولأنها الوحيدة المالكة لسلطة منح اللذة للرجل، وبدونها يتعذر ذلك، فيجب إذن تقييدها بالممنوعات والمحظورات لئلا تكتسب استقلاليتها وتمارس حرية منح اللذة أو حجبها متى شاءت عن الرجل.

• إنها سلعة ممتعة تخضع للخزن والتداول حسب الطلب الذكوري ((احتشمي وتبرقعي وتحجبي بأزياء أنا أحددها لك فأنا مولاك ووحدي من يحق له أن يأذن لك بعكس ذلك حينما أشاء وأينما أشاء)).

• ((نحن الرجال المتأسلمون غيورون من بعضنا حينما يتعلق الأمر بأملاكنا وسلعنا، ولذلك اتفقنا أن نكبح جماح كل النساء لئلا يستمتع بعضُنا علانيةً بهن – ولو بالأبصار فقط– في غفلة من بقية الرجال. أما أن نقوم بامتهانهن بالتحرش أو الاغتصاب أو الزواج العُرفي أو المتعوي أو المسياري فهو مباح لنا ما دام لا يحدث علانيةً ولا يخدش كبرياءَ بعضنا)).

• فعل التحشيم أو التحجيب يراد به القول لا شعورياً بأن ثمة "فضيلة" نحن الرجال فرسانها وحماتها والمدافعون عنها. وبتعبير أدق: إننا فضلاء وأبناء صالحون للقوى الإلهية العليا.

• التابو (أي جسد المرأة) وظيفته هنا أن يضفي القدسية على أفعالنا التحريمية. فبدون التحريم تنتفي القداسة لأن الأشياء بطبيعتها التلقائية متاحة ومتيسرة، وهذه الإتاحة لا تجعلها مقدسة. فنحن نحرّم ونضع الحدود لكي نعرقل تلقائية الأشياء، وعندها تبرز فضائلنا المدعومة "افتراضاً" من القانون الإلهي.

• إن الميكانزم النفسي الأساسي المحرك لهذه العقدة هو ما يدعى بالمصطلح الفرويدي بـ"التكوين العكسي"، أي أن يُظهر المرء لاشعوريا عكس ما يبطن لأنه غير قادر على مواجهة صراعاته الباطنية نظراً لفداحتها الأخلاقية المقوضة لقيمته الذاتية. وهكذا فالمتأسلمون إنما يمارسون الإنكار والتلهية لغرائزهم الشبقية المكبوتة عبر ممارساتهم الفظة الهادفة لـ"تعفيف" المرأة ضمناً وصراحةً.

• العنصر الثاني (أي البعد الثقافي للعقدة)

• المرأة مؤنثة وليست من جنس الله الذكر بعكسنا نحن الرجال، ولذلك فالسيادة والسلطة لنا. هي جاءت من ضلعنا، أي نحن من صَنعَها ومَنحَها فرصة الكينونة. لكن المرأة هي من تلدنا وتخرجنا إلى نور العالم، ونحن نحسدها لاشعورياً لامتلاكها الرحم الذي ينتج لنا ورثتنا، فكيف يستقيم هذا التناقض إذن؟ يستقيم فقط حين نمحو ذاكرتها الاجتماعية ونقنعها بدونيتها الأنثوية الدنيوية غير الإلوهية.

• نحتاج إلى جنس ضعيف يبرهن على قوتنا وسطوتنا. نحتاج إلى عبيد نقنعهم بضرورية عبوديتهم وبأن تبعيتهم لنا إنما هي "مقوننة" ربانياً؛ فالتراتب والتمايز من سنن الأشياء، ولا توجد مساواة لأنها تقع "بالضد" من الشرعة الإلهية.

• وهكذا فنحن المسؤولون عن تنميط سلوك المرأة اجتماعياً، من ملبس وحديث وعادات وخيارات وأسلوب حياة. فهي يجب أن تتحرك ضمن حدود الله التي نمثلها نحن بقدرتنا على فرز الحرام من الحلال.

• غير أن كل ذلك لا يكفينا، إنما يتوجب على المرأة أيضاً أن تعيد صياغة مفهومها عن ذاتها بما يتلاءم مع نظرة الإسلام السياسي لها. عليها أن تسوغ دونيتها بأن تتوحد بقاهرها (أي تتقمصه) لتصير جزءاً ذهنياً متيناً من منظومته الثقافية. وهي بذلك ستأمن قسوته وسطوته، إذ تنحاز له وتبرر له اضطهاده لها بأن تسبغ العدل على ظلمه فتمنحه المعصومية التي ينشدها.

• وهذا ما فعلته وزارة المرأة بأن انحازت إلى الموروث الثقافي القامع لحرية المرأة بوصفه نسقاً عقائدياً يمتلك كل صلاحيات التحريم "المفوضة" من الله.

× × ×

أيها العزيزات والأعزاء: نحن أمام عقدة سيكوسياسية غائرة في النسق الثقافي الذي يبشر به الإسلام السياسي الحاكم في العراق؛ غير أن "الأسلمة" في الواقع اتجاه أيديولوجي يتجاوز قضية المرأة إلى كل مناحي الحياة الاجتماعية. فالعراق بات يعاني أيضاً أسلمة السياسة والاقتصاد والتعليم والحريات والثقافة والعمارة والأزياء والزمن، بل حتى أسلمة الطعام والماء والهواء والأحلام!!

ولذلك فإن عملنا الفكري والثقافي يجب أن يتوجه أولاً وآخراً إلى مواجهة ما يسمى بـ"تديين الحياة المدنية" بوصفه نوعاً من الأسطرة المجتمعية التي ستبقي إنساننا العراقي خارج فاعليته الواقعية المرجوة، منكفئاً وأسيراً مزمناً لمشاعر ذنب قهرية لا وجود موضوعي لها.

علينا ألا نملّ من التبشير المنهجي بفكرة أن الدين بحد ذاته منظومة أخلاقية سامية يمكن أن يكون لها دورها الإصلاحي البنّاء إلى جانب المنظومات الثقافية الأخرى في المجتمع، أما التديّن (أو التأسلم أو الأسلمة) فهو استثمار استبدادي للعواطف الأقلية غايته إدامة وتأبيد سلطة الأكثرية اللاعقلانية المالكة على الأكثرية المحرومة الفاقدة.

إن اصطفافنا لصالح حرية المرأة وكرامتها يعني أولاً دعوتنا لتحرير عقلية الرجل من سيكولوجية الوصاية التي ابتلى بها. فبالتأكيد أن وصاية إنسان على إنسان أو جنس على آخر أو طبقة على أخرى أو أمة على أخرى إنما هي جميعاً نتاج مؤسساتي أدامته وتديمه قوى الاحتكار الاقتصادي والديني. ونحن لا نملك اليوم إلا أن نسهم ولو بالقدر الأدنى في الحد من عملية تزييف الوعي الاجتماعي التي يتعرض لها الفرد العراقي. وهو إسهام قد يبدو محدود التأثير إلى حد كبير في هذه اللحظة الملتبسة والمأساوية من تأريخ العراق، لكنه بلا شك سيسهم بدرجة ما في حماية الذاكرة الاجتماعية للعراقيين من انقراض مفاهيم عزيزة علينا جميعا وعلى طوابير لا نهاية لها من عقلانيي بلادنا الراحلين والماكثين، أقصدُ بها مفاهيم التنوير والعقل والحرية والانعتاق والتقدم والمساواة. شكراً جميلاً لاستماعكم. وشكراً للمدى.

★ نصّ الورقة التي قدمها الدكتور فارس كمال نظمي للندوة الحوارية التي أقامتها "المدى" أول أمس السبت ٢٠١٢/٢/١٨ ، والتي أقيمت تحت عنوان "من أجل ألا يكون مستقبل المرأة العراقية كحاضرها". ونظراً لتعذر حضور د. نظمي فقد قرأتها بالنيابة عنه السيّدة الدكتورة نهلة النداوي. "المدى " ستنشر الأوراق التي قرأتْ في الندوة تباعاً.

كاريكاتير

■ عادل صبري

"بغداد الفتاة" في بيان لها: المرأة مواطنة وليست كائناً قاصراً

أصدر أعضاء مجموعة "بغداد الفتاة" بياناً ضمن حملتهم المناهضة للطائفية، وحمل عنوان "بيان الحملة الوطنية ضد الطائفية والتفرقة العنصرية ضد المواطنات العراقيات"، استنكروا فيه ما ورد من تصريحات على لسان وزيرة الدولة لشؤون المرأة، وما قررته لجنة "تطوير المرأة العراقية"، من موارد تسهم في الحدّ من حريةِ المرأة وتكرّس صورتها التقليدية بوصفها كائناً غير قادر على الإسهام في حركة المجتمع وتطوره.

في أدناه نص بيان المجموعة:

إن الدعوة التي تقدمت بها (لجنة النهوض بالمرأة العراقية وعممت على بعض الوزارات و دوائر الدولة وما تضمنته من أوامر ملزمة تخص ألوان الملابس النسائية وطرزها وموديلات الأحذية المسموح بها تشعرنا بأننا في معسكر اعتقال أو سجن إصلاحي لا في مجتمع متقدم في دولة تدعي الديموقراطية وتكفل للمواطنين حقوقهم .. المرأة ليست كائنا مختلا ولا قاصرا لتفرضوا عليها الوصاية وتقرروا لها ما ترتدي وما تفعل وما لا تفعل ،العراقية ليست جارية تملون عليها ماتشاؤون من أوامر نتيجة قصور في النظرة الى أمهاتكم ونسائكم وبناتكم ، المرأة العراقية مواطنة كاملة الأهلية حسب الدستور العراقي والبيان العالمي لحقوق الإنسان وما هذه الإجراءات الغريبة التي تضمنتها طروحات (لجنة تطوير المرأة العراقية) ضد النساء إلا إشارة لتفشي العنف و التشدد المنظم إلى حدوده القصوى ضد نساء العراق العاملات والموظفات الفاعلات المنتجات والطالبات –وهي إجراءات تقع تحت توصيف التمييز العنصري ضد فئة معينة من مواطني البلد . المرأة قبل أن تكون سيدة عاملة إنما هي مواطنة في إطار دولة يفترض بها أن تحترم الدستور والقانون الدولي – وتقع هذه الإجراءات –التي تؤكد التمييز ضد المرأة – ضمن موجة العنف المنظم إزاء النساء وخرق الحقوق التي أقرتها فقرة الحريات في الدستور العراقي والبيان العالمي لحقوق الإنسان.

إن التطوير الاجتماعي وتطوير أوضاع النساء العراقيات لا علاقة له بطراز الملابس وألوانها بل بإشاعة العلم والفن وإنشاء المدارس الحديثة ودور الحضانة لأبناء النساء العاملات والرعاية الصحية والضمان الصحي والنظر في أوضاع أكثر من مليون ارملة وتقديم العون لهن لتربية ملايين الايتام الذين خلفتهم الحروب والإرهاب والعنف الطائفي ، إن التطوير وفي معانيه المختلفة يعني إشراك المرأة في مفاصل الدولة لتحتل مكانتها التي تليق بمستواها العلمي والاعتراف بقدراتها وإمكاناتها ، و كلمة تطوير تعني تغيير حال المرأة من وضع متخلف وفقر قاس وعنف أسري واجتماعي إلى وضع أنساني يليق بإنسانة مواطنة لها كرامتها وشخصيتها المستقلة القادرة على اتخاذ القرارات الحياتية وتحمل مسؤوليتها – فكيف يحق للجنة محدودة الأعضاء تسمي نفسها (لجنة تطوير المرأة العراقية) أن تكون وصية على نساء العراق المتعلمات الجديرات بالاحترام والتقدير ..؟؟ وكيف يحق لبضعة أفراد في لجنة أن يفرضوا هذه الوصاية المشينة على أكثر من ٦٠٪ من مواطني العراق ؟؟ من خوّل هذه اللجنة أن تفرض تعاليمها البائدة على المرأة العراقية التي حققت تحررها الفكري وتفوقها العلمي وتميزها ومشاركتها في جميع المجالات وعلى مختلف الصعد طوال القرن العشرين ؟؟ في الوقت الذي نطالب بمجتمع مدني يكفل حقوق المواطنة للجميع وفي الوقت الذي ندعو إلى إعادة الوجه الحضاري للعراق تطالعنا دعوات قمع غريبة على مجتمعنا تطلق العنان لرؤى فردية تضطهد نصف مواطني العراق ..إن هذه الدعوة العجيبة تنطوي على تمييز عنصري صارخ ضد فئة النساء من المواطنات العراقيات الباسلات العاملات المجدات وهي ممارسة لا إنسانية تسلب المرأة إرادتها في تقرير خياراتها وأقلها اختيار الملابس المناسبة لها . أما والوضع على هذا النحو فإننا نقرّ بأن النساء العراقيات اليوم أصبحن في معسكر اعتقال لا لشيء إلا لأنهن ولدن نساء ، لا لشيء إلا لأن القيمين على الأمور ولخلل في بنيتهم الفكرية – ينظرون إلى المرأة نظرة دونية – فكيف سيتربي امرأة مقموعة جيلاً حراً متسامحاً ومشاركاً في تقدم بلده وهي تعاني قمع الدولة المنظم لها ؟؟ مؤكد أنها ستربي جيلا خانعا ومقموعاً لأن تراتبية القمع تفضي إلى هذه النتيجة وسيتجه الجيل المقموع إلى طريق العنف والإرهاب إلى ما لانهاية .ومجموعة بغداد الفتاة من موقعها مجموعة تدعو إلى مجتمع مدني متطور ترفض وتدين هذه الإجراءات التي تعتبرها إهانة لكرامة النساء وتبخيسا لإنسانيتهن وتكريسا لعبودية من طراز جديد يليق بالجواري لا بالنساء المتعلمات الباسلات اللاتي يتحملن جور الإرهاب وتقصير الحاكمين إزاء توفير حياة كريمة للمواطنين وصمتهم على الفساد والخراب ودمار البلاد .

انتخابات فرنسا بين "قذارة" وثقافة

عمر الجفّال

عاملان أساسيان يحددان المزاج الانتخابي الفرنسي، ويبدو بوضوح تام أن الصراع بينهما سيحدّد ملامح رجل الإليزيه المقبل، العامل الأوّل هو الخبرة في قيادة الأزمات، وهو ما قد يعيد نيكولا ساركوزي إلى الإليزيه في فترة رئاسية ثانية، متعكزاً على ما حققه من استعادة دور فرنسا الدولي وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تجيّر لساركوزي عملية الإطاحة السريعة بنظام العقيد الليبي معمر القذافي، إضافة إلى تدخله القوي في ملف الأزمة السورية، حيث أعتبره بعض الفرنسيين بطلاً قومياً مناصراً لشعوب المنطقة وحقوق الإنسان، إلا أن استطلاعات الرأي تجمع على أن ساركوزي هو أكثر رئيس لم يحبه الشعب الفرنسي على خلفية الفضائح المتتالية التي رافقت فترة رئاسته الأولى منذ بدايتها.

أما العامل الثاني الذي سيحدّد بوصلة المزاج الانتخابي للشعب الفرنسي فهو التغيير الذي ينشده الفرنسيون لاسيما فيما يتعلّق بالملفات الداخلية الشائكة التي تفاقمت خلال فترة رئاسة ساركوزي، حيث معدّل البطالة يرتفع إلى مستويات لم يبلغها منذ ١٢ سنة، ولا يحظى برنامج إصلاح المعاشات التقاعدية بأي تأييد شعبي، إضافة إلى ما تواجهه منطقة اليورو من وضع مزر، ويصب هذا العامل في مصلحة المرشح الاشتراكي فرانسوا هولاند الذي يصفه بعض أعلام اليسار بمرشح الأمل، خاصة وأن هولاند ذا الثقافة الرفيعة يعيد إلى الأذهان صورة الرؤساء الفرنسيين الذين يفاخر الشعب بثقافتهم العالية وخاصة الرئيس الاشتراكي فرانسوا ميتران، الذي كان يعدّ رئيساً للنخبة الفرنسية، واستطاع بحنكته السياسية التعايش مع رئيس وزراء يميني هو جاك شيراك، في فترة أعتبرها المراقبون امتحاناً عسيراً للديمقراطية الفرنسية، وهو أمر ترشحه مجمل استطلاعات الرأي حتى الآن.

روجر كوهين محرر النيويورك تايمز الذي زار فرنسا مؤخراً، يصف هولاند بـ(ذلك الرجل اللائق الذي قصد جامعات النخبة) والذي يتمتع بالجاذبية وحس الفكاهة ولكنه لم يفعل شيئاً لتبديد الفكرة القائلة إنه لا يجيد التعامل مع الأزمات، ويأخذ عليه استعماله عبارة (رجل قذر) خلال حديثه عن ساركوزي، لكنه يتدارك بالقول (إن تلك اللهجة عكست ما يفكر به والجو العام السائد في أوساط الطبقة البرجوازية الفرنسية). وبالنسبة إلى هذه الفئة من الناس فإن ساركوزي هو الرجل الذي قصد جامعات لا تليق بمستواهم وهو سيبقى دخيلاً ووضيعاً بنظرهم –بمعنى أنه متسلق اجتماعي "قذر" تُعميه الطموحات الشخصية ولا يستحق تمثيل الدولة الفرنسية عبر تولي أعلى منصب في الجمهورية الخامسة–.

يريد الكثيرون في فرنسا التخلص من ساركوزي، فهم يحلمون بمعاقبة هذا الرجل الحيوي على نحو مزعج لكن سرعان ما يفكرون: "لكن لا! لا نريد اليساريين المترددين وشعاراتهم الفارغة و"جمودهم" الهائل الذي جعلهم يحتفظون بمبدأ الصراع الطبقي كإيديولوجيا أساسية مع أن معظم اليساريين الأوروبيين "مثل الألمان" تخطوا هذه المسألة منذ عقود".

إن أكبر إنجاز حققه ساركوزي تعلق بموقف ألمانيا من أزمة اليورو، فقد وقعت الأزمة بينما كانت ألمانيا تبتعد عن نزعة "المثالية الأوروبية" بعد أن تعبت من الجهود المالية الرامية إلى توحيد أوروبا، وغضبت من الاستغلاليين في منطقة المتوسط، وأصبحت مكتفية بتوبتها بعد الحرب وتميل إلى التركيز على كسب الأرباح المادية أكثر من تبني القضايا الأخلاقية العظمى.

ساركوزي سيوظف هذه الانجازات في دعايته الانتخابية إلى أقصى حدّ من أجل البقاء في قصر الإليزيه لفترة رئاسية ثانية، أما خسارته فإنها ستشكل صدمة لليمين الفرنسي، لكنها صدمة متوقعة في كل الأحوال، أما اليسار الفرنسي الذي لم يصل إلى الرئاسة منذ أن تنحى فرانسوا ميتران قبل ١٧ عاماً، يعد لانتخابات حاسمة ستكون خسارتها مؤلمة، لكن هذه الخسارة محتملة أيضاً، وفقا لما سيكون عليه المزاج الانتخابي الفرنسي الموزع بين القيادة و.. التغيير.